شريك أم ضامن

الاستراتيجية السعودية في سورية الجديدة

المحتويات

مقدمة

أولًا- الرياض ودمشق.. تاريخ العلاقات غير المستقرة

ثانيًا- سقوط نظام الأسد.. السياسة السعودية الجديدة

ثالثًا- التحديات السعودية في الملف السوري

رابعًا- الاستراتيجية السعودية

خلاصة

مقدمة

بعد فترة قصيرة من سقوط النظام السابق في سورية 8 ديسمبر 2024، بدأت تتضح ملامح التوجه السياسي السعودي تجاه سورية في العهد الجديد. فقد كانت أول زيارة رسمية لوزير الخارجية السوري «أسعد الشيباني» إلى المملكة أوائل العام 2025، حيث عقدت محادثات مع كبار المسؤولين، تمحورت حول التوجه السياسي والاقتصادي لسورية في مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق

شكّلت تلك اللقاءات والمحادثات رغبة سعودية واضحة لبناء علاقات مع السلطات السورية الجديدة، إذ رأت فيها فرصة كبيرة للتقدم نحو أدوار أكثر نفوذًا على خريطة المنطقة، تزامنًا مع تقليص الوجود الإيراني السياسي والعسكري في سورية بشكل خاص وتراجع نفوذه. وهو ما يتوافق مع رؤية 2030[1] في تعزيز القوة الناعمة والدور الجيوسياسي للمملكة على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال تعزيز موقعها كقلب للعالم الإسلامي، وكشريك موثوق به في حل الأزمات

أولًا- الرياض ودمشق.. تاريخ العلاقات غير المستقرة

لم تتخذ العلاقات السعودية - السورية في مرحلة ما قبل الثورة السورية 2011، نسقًا واحدًا. إذ اتسمت المراحل المبكرة منذ سبعينيات القرن العشرين حتى انطلاق الثورة السورية 2011، بوجود خلافات حول المواقف من بعض الملفات الإقليمية، والتي أرست برودًا في العلاقة وصل حد «الجفاء والفتور» أحيانًا، والتوافقات في مرات قليلة

ومن أبرز المحطات التي شهدتها العلاقات بين الرياض ودمشق:

- التوافقات النسبية حول أزمة «الحرب الأهلية اللبنانية» والتدخل العسكري السوري في لبنان إبان تفاهمات قمة الرياض 1976[2] ، ثم مخرجات «اتفاق الطائف» 1989[3]، الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية.
- الخلافات جراء تباين الموقف من الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، التي ساندت فيها دمشق طهران، ودعمت الرياض بغداد.
- غزو الكويت 1991، ووقف سورية إلى جانب محور دول الخليج، ومشاركتها الاعتبارية في إرسال وحدات عسكرية إلى السعودية. لكن الافتراق عاد مرة أخرى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، إذ رفضت سورية وقتها ذلك الغزو، بخلاف الموقف السعودي.
- الاختلاف الأبرز، كان مع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني «رفيق الحريري» عام 2005، الذي كان مدعومًا من السعودية في سبيل استقرار لبنان، وأصابع الاتهام التي طالت النظام السوري وحزب الله كمتورطين رئيسين في عملية اغتياله. وقد أفضت تلك الأزمة لانسحاب القوات السورية من لبنان.

[1] رؤية 2030 https://www.vision2030.gov.sa/
[2] https://urli.info/-CAa
[3] https://urli.info/-CAs

- ومنذ 2005 حتى 2008، اتسمت العلاقة بين البلدين بالتوتر الواضح في التصريحات المتبادلة، لاسيما من قبل رأس النظام المخلوع «بشار الأسد» وبعض رجالاته مثل «فاروق الشرع».
- العلاقة غير المستقرة بين البلدين استمرت بعد انعقاد اتفاق الدوحة 2008، المتعلق بالأزمة اللبنانية الدستورية بعد اغتيال الحريري، واستدعاء السفير السعودي من دمشق، ومقاطعة الملك عبد الله لقمة الجامعة العربية في دمشق في العام ذاته، ثم مبادرة العاهل السعودي الملك «عبد الله بن عبد العزيز» الذي دعا إلى إنهاء كافة الخلافات بين الأشقاء العرب بدون استثناء، في افتتاح القمة العربية الاقتصادية الأولى بالكويت 2009، ولقائه الأسد. [4] وذلك قبل زيارة العاهل السعودي لدمشق عام 2010.

مع قيام الثورة السورية عام 2011، بدأت بوادر القطيعة منذ البداية، حين أدانت المملكة «بشار الأسد» والتعامل الأمني والقمعي مع المتظاهرين. تلا ذلك إغلاق المملكة سفارتها في دمشق في فبراير/ شباط 2012، وقيامها بطرد السفير السوري في الرياض. واستكمالًا لموقفها، فقد ساندت السعودية «الجيش السوري الحر»، وقدمت له دعمًا متزايدًا، لاسيما بعد التدخل العسكري الروسي في سورية.[5]

رفضت المملكة على الدوام أي مقترح أو فرصة للتقارب مع نظام الأسد. ومع استعصاء الحالة السورية وانسداد أفق الحل السياسي، بدأت بوادر تعويم نظام الأسد إقليميًا تتجلى بوضوح، من خلال خطوات دبلوماسية سعت إلى إعادة «سورية الأسد» إلى الحضن العربي، حيث حضر القمة العربية المنعقدة في المنامة في أيار/ مايو 2023، وبعدها القمة العربية الإسلامية في الرياض والتي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، وأعادت العديد من الدول العربية افتتاح سفاراتها في دمشق، في محاولة للحد من النفوذ الإيراني، إضافةً لملف الكبتاغون وتجارة المخدرات الذي كان حاضرًا في كل اللقاءات. [6]

في نيسان/ إبريل 2023، أعلنت الرياض ودمشق بدء إجراءات استئناف الخدمات القنصلية والرحلات الجوية بينهما. وكانت تلك الخطوة استكمالًا لمشاورات عربية تهدف إلى تحقيق حل سياسي شامل للأزمة السورية. وفي مايو/ أيار من العام نفسه، عيّنت السعودية السيد «فيصل بن سعود المجفل» سفيرًا لها في دمشق بعد ما يقارب 12 عامًا على إغلاق السفارة في دمشق، قبل أن تفتتح السفارة رسميًا في 9 سبتمبر/ أيلول 2024.

ثانيًا- سقوط نظام الأسد والسياسة السعودية الجديدة

بعد سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول / ديسمبر 2024، اشتغلت الجهود السياسية والدبلوماسية السعودية على عدة مسارات فيما يتعلق بسورية الجديدة. ويلاحظ المتتبع لتسارع الخطوات السعودية تجاه الإدارة السورية الجديدة، وجود نهج سياسي يهدف إلى دور متزايد للمملكة في تشكيل مشهد سورية السياسي. يأتي ذلك ضمن عدة تحديات تواجهها الإدارة

[4] https://www.alarabiya.net/articles/2009%2F01%2F19%2F64501
[5] - كانت السعودية عام 2013، أكبر مزود أسلحة للمعارضة.
https://www.alestiklal.net/ar/article/dep-news-1679738369
[6]نظام الأسد وتجارة الكبتاغون.. أي دور لعبته بعودته إلى الجامعة العربية؟https://urli.info/-CCA

الجديدة، نابعة من تعدد المصالح للدول الإقليمية المحيطة بسورية «تركيا وإسرائيل»، أو تلك التي تطمح إلى إعادة دورها السياسي من مداخل سياسية جديدة «إيران»

يمكن النظر إلى «النهج السعودي» الجديد نحو سورية، بإدارتها الحالية، على أنه سياق متوازٍ من المسارات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، التي ترمي من خلالها سياسة المملكة إلى

1. دعم النظام الجديد وإعادة دمجه في الحضن العربي
2. الوقوف أمام أي محاولة إعادة تدوير الموقف الإيراني كمقدمة للتدخل في الشؤون السورية
3. احتواء التوسع الإسرائيلي في الأراضي السورية، بما يضمن تحقيق توازن سلمي يخفف من التدخلات الإسرائيلية في الداخل السوري
4. العمل على التعافي الاقتصادي كمقدمة لاستقرار البلاد

بالمقابل، ترى الحكومة السورية اليوم في المملكة العربية السعودية الداعم العربي الأبرز، ومرد ذلك للوزن السياسي الذي تتمتع به الرياض عربيًا وإقليميًا ودوليًا، لاسيما وأن أولى الزيارات الخارجية للرئيس السوري (أحمد الشرع) كانت إلى المملكة. هذه الرؤية تُرجمت على أرض الواقع بكسر العزلة الإقليمية والدولية التي عانت منها سورية لسنوات طويلة، وتحسين علاقاتها مع الدول العربية والعالم، واستعادت، إلى الآن، جزءًا من مكانتها في المنظمات والمحافل الدولية

إضافةً لذلك، تبرز الحاجة للدعم السعودي، ليس فقط لإعادة بناء البلاد التي دمرتها سنوات الصراع، وإنما لتحقيق الرؤية السورية الجديدة، والمتمثلة ببناء دولة جديدة على أسس حديثة ومتطورة، لا تعتمد على المساعدات الخارجية، وذلك عبر بناء شراكات اقتصادية واستثمارية مع الدول ذات التأثير كالسعودية وقطر. بالتالي يمكن الحديث عن خارطة طريق رُسمت ملامحها مع سقوط نظام الأسد، وتقاطعت الرؤية السعودية السورية في عدة نقاط تدعم تلك العلاقة، وتساهم في زيادة الانفتاح في مختلف المجالات. وهو ما تفسره الزيارات المتواترة مؤخرًا لوفود دبلوماسية وأمنية واقتصادية بين البلدين

ثالثًا- التحديات السعودية في الملف السوري

تشكّلت عبر سنوات الحرب السورية، جملة من الاستقطابات السياسية لكل دولة إقليمية «تركيا، إيران، إسرائيل»؛ رأت أن لديها مصالح استراتيجية خاصة بها في هذه البلاد. وبدا واضحًا أن هناك ما يمكن تسميته «اتفاقًا ضمنيًا» بين تلك القوى الإقليمية لمراعاة مصالحها في سورية دون التصادم على الأرض السورية؛ التي باتت وكأنها «ساحة» لحل مشكلات تلك الدول على حساب وحدة البلاد واستقرارها

وعلى الرغم من الحذر، والتنافس أيضًا، الذي يسم التحركات السعودية والتركية إزاء سورية؛ فقد فرض منطق السياسة تنسيقًا بين أنقرة والرياض للحد من تعاظم النفوذ الإيراني في سورية الأسد، حيث شكل محور طهران، بغداد، دمشق والضاحية الجنوبية صداعًا لكلا الجانبين.

وكان المحور السوري الإيراني، قد شكّل، منذ العام 1979، طعنة في ظهر الجار العراقي، وحلفائه الخليجيين، إذ كان العراق يحرس البوابة الشرقية للعالم العربي ضد النفوذ والتمدد الإيراني في المنطقة

ا- سقوط نظام الأسد والتقارب السعودي التركي لتشكيل محور جديد

تنظر المملكة، للدور التركي المتعاظم في سورية في مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق، بحذر كبير، استنادًا إلى توسيع الأخيرة نفوذها، تحت مسمى حماية حدودها من هجمات حزب العمال الكردستاني «PKK» وأذرعه العسكرية، على الرغم من إعلان الأخير عن حل نفسه والاتجاه للعمل السياسي . وقد اشتغلت لتحقيق ذلك النفوذ على فصائل عسكرية سورية تابعة لها في الشمال السوري. وقد سيطرت تركيا على شمال سورية والمناطق الواقعة على طول نهر الفرات عن طريق «الجيش الوطني السوري» الذي يتكوّن من تحالف فصائل تسيطر على مناطق رئيسية في الشمال «درع الفرات»، والذي لم يتم حلّه حتى اليوم، مع بقاء الاستعداد التركي لمواجهة «قوات سورية الديمقراطية» في حال قامت بإعلان حكم ذاتي في شمال شرق البلاد

ودائمًا ما كان يتبادر إلى الأذهان، ذلك التنافس بين المملكة وتركيا على ما يطلق عليه «قيادة العالم الإسلامي». لكن الواقع السوري الجديد، فرض في ظل هذه التحديات والوضع السياسي المعقّد ولادة محور جديد تركي سعودي قطري، يحتضن سورية على أنقاض المحور القديم الذي كان يدور في الفلك الإيراني. ولا يخفى على المتابعين التنسيق المتزايد بين البلدين لضمان استقرار سورية بإدراتها الجديدة المدعومة من كليهما، واشتراكهما في العمل على الحد من النفوذ الإيراني في سورية والمنطقة. وهو ما شهدناه مؤخرًا في التوافق والتنسيق الكبير بينهما في مواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن رغبة إيران في إحياء نفوذها في سورية، متقاسمين توسيع نطاق نفوذهما في المرحلة الانتقالية السورية

بدأت بوادر التنسيق بين الرياض وأنقرة، مع تصدر تركيا لمكانة متقدمة في توريد الأسلحة إلى المملكة، ما يعني وجود أفضلية اقتصادية لها في الاقتصاد التركي إذا ما استمر الاعتماد على استيراد الأسلحة. أضف إلى ذلك، التلميح بالتعاون المشترك بين البلدين في موضوع «إعادة الإعمار»، باستثمارات سعودية كبيرة وخبرات تركية لضمان استقرار سورية خلال سنوات المرحلة الانتقالية

2- الملف الإيراني و»الإسرائيلي»

تحاول إيران، التي تم إنهاء نفوذها في سورية، وضع قدم لها عبر دعم تحركات بعض الميليشيات المسلحة مستغلة أيضا ضعف الاستقرار الأمني، ويبدو هذا التحرك قابلًا للظهور في أية لحظة تشهد اضطرابات أو فوضى أمنية، مع وجود حزب الله في لبنان، والذي لن يقبل بتلك السهولة كفّ يده في الشأن السوري

وتعمل «إسرائيل» على تدمير مستودعات الأسلحة والذخيرة مستغلة حال عدم الاستقرار الأمني في مرحلة ما بعد بشار، لمنع «الجيش السوري الجديد» من استعادة ما تبقى من مستودعات الأسلحة. هذا عدا عن استمالتها للأقليات، لاسيما الدروز، وسط إرباك واضح من قبل الإدارة السورية الجديدة في التعامل مع ملف الأقليات

شكّلت تلك الملفات قلقًا متزايدا أمام استراتيجية المملكة في سورية، إذ تتوجس السعودية من الدور المتعاظم لتركيا في الشمال، ما يشكل حاضنة شعبية موالية لتركيا، يؤثر بالضرورة على

مكانة المملكة أو دفعها إلى مرتبة ثانية في حسابات المصالح السياسية والاستراتيجية وكانت التوغلات الإسرائيلية المتكررة في الجنوب السوري، وشن العديد من الغارات الجوية على أهداف سورية، قد دفعت بالمملكة، عبر وزارة الخارجية، إلى إدانة القصف الإسرائيلي للأراضي السورية، واتهمت الأخيرة بزعزعة استقرار البلاد

أما إيران، فسوف تعمل على إعادة بناء شبكة نفوذها في سورية الجديدة من خلال نفوذها الاقتصادي، وبشكل خاص شبكات تهريب المخدرات «الكبتاغون»، وبقاء ارتباطات شبكات المهربين بإيران حتى الوقت الحالي، ناهيك عن استغلال الميليشيات العراقية التابعة لطهران ودورها في تشكيل جيوب عسكرية على الحدود السورية من جهة، ومحاولة إغراق السوق الخليجية بمخدرات الكبتاغون عبر الحدود العراقية. هذا عدا عن استغلال إيران لأحداث الساحل السوري، والفوضى وعدم الاستقرار التي نتجت عنها. وهو ما قد يسمح بوجود حاضنة شعبية في تلك المناطق لإيران وميليشيا حزب الله. ما قد يجعل الأرض السورية مسرحًا متجددًا لتصفية الحسابات بين الفرقاء «إسرائيل وإيران». وعليه، تنتظر السعودية من الحكومة السورية الجديدة

- محاربة شبكات وتجار الكبتاغون والمخدرات، وهي إحدى أكبر المشكلات التي تؤرق السعودية ودول الخليج عمومًا.
- حل المشكلات الداخلية السورية وتحقيق الوحدة السياسية.
- عدم الاصطفاف في محاور على حساب العلاقات السورية السعودية وعمقها العربي مع التأكيد على السيادة السياسية والاقتصادية لسورية.
- عدم التصعيد عسكريًا مع «إسرائيل» في ظل الحديث عن حوار بين الطرفين جرى سابقًا في أذربيجان، ويجري حاليًا بوساطة تركية.

رابعًا- الخطوات السعودية

بدت خطوات التنسيق السعودية في سورية، على المستوى العملي، واضحة، إذ صرّحت المملكة بأن مساعداتها لسورية «لا سقف لها»، وخصصت مبدئيًا، رأس مال تجاوز 6 مليارات دولار أمريكي لدعم جهود الحكومة الانتقالية في إعادة الإعمار. بالإضافة لدعم مالي مشترك بينها وبين قطر لرواتب العاملين في القطاع العام السوري لمدة ثلاثة أشهر، بهدف تعزيز الاستقرار، ودعم فرص النهوض الاقتصادي. سبق هذا الدعم سداد ديون دمشق لدى البنك الدولي، والمقدرة بحوالي 15 مليون دولار. وقد التزمت السعودية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتجاوز ذلك الإعلان، بعد زيارة وزير الخارجية السعودي لدمشق، للتوصل لاتفاقات استثمارية في قطاعات حيوية، وإعادة تأهيل البنية التحتية لقطاع الطاقة، والذي يمثل شريان الحياة للاقتصاد في المرحلة المقبلة. وهذا يشير إلى رؤية استراتيجية تتجاوز الاستجابة للأزمات إلى بناء اقتصاد مستقر ومستدام، وهو ما يمكّن السعودية من لعب دور محوري في مستقبل سورية، وبالتالي التأثير على استقرارها على المدى الطويل وتوجهاتها الإقليمية، وبذلك يكون المحور الاقتصادي داعما للشق السياسي، مع توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة السورية

وعلى الصعيد الأمني، أعلن الجانبان عن اتفاق على نقل التجربة السعودية في ضبط الأمن إلى سورية، مع تعهد المملكة بتوفير فرص لتدريب الكوادر الأمنية، والتنسيق الامني المشترك، للتغلب على التحديات الأمنية على غرار مكافحة المخدرات، والجماعات المتطرفة مثل داعش، وفلول النظام السابق

سياسيًا، ترى الرياض ضرورة وجود نموذج حكم بقيادة «سنّية»، وتسعى لتحقيق ذلك عبر تنسيقها مع أنقرة في تكريس إعادة سورية إلى الحاضنة «السنية» في المنطقة. وهو ما يعني استراتيجية واضحة تهدف إلى تهميش أذرع إيران في المنطقة ومحاصرتهم سياسيًا، ليس في سورية فقط. الأمر الذي يرجّح بروز محور سعودي تركي رسمي في الشؤون السورية بداية، لإعادة تكوين آليات النفوذ الجديدة في المنطقة بشكل عام

أما فيما يتعلق بـ «إسرائيل»، فإن المملكة تسعى إلى تقديم نفسها كضامنة سياسية لسورية في وجه التوغلات العسكرية في سورية. لذلك، فإن تجاهل تلك التوغلات والضربات الجوية سوف يبقي مشهد الدور السعودي في سورية منقوصًا، ما دفع بالرياض إلى الضغط على «إسرائيل» عبر الجهود الدبلوماسية، والتصريحات التي أدانت تلك التدخلات، واعتبارها خطوات لتقويض استقرار سورية في مرحلة ما بعد الأسد، وذلك في سبيل الحد من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة

خلاصة

تعتمد المملكة لتقوية نفوذها ودورها في سورية الجديدة، على استراتيجية مرنة، تتمثل بالتعاون والتكامل مع تركيا، في مستويات سياسية وعسكرية وشعبية. كما أنها تسعى دبلوماسيًا إلى الحد من التدخلات العسكرية والسياسية الإسرائيلية في الشأن الداخلي السوري. ولكسب تأييد متعاظم لها في الشارع السوري، فإنها سوف تعمل، على ما نعتقد، إلى اعتماد برنامج دعم اقتصادي كبير، يسمح بوجود شركاء لها في المجتمع السوري، اقتصاديًا واجتماعيًا
سيناريوهات كثيرة وتحديات كبيرة تنتظر السعودية في سورية الجديدة. ويبدو أن البرامج الاقتصادية والتحركات السياسية قد بدأت تؤتي ثمارها على المستوى الرسمي والشعبي، ما يجعل المملكة أحد أهم الأطراف الفاعلة في الشأن السوري، وتعويل السوريين عليها كضامنة لهم للخروج من حقبة سورية الأسد، وما رفع صور ولي العهد في مدن سورية بعد إعلان رفع العقوبات الأمريكية عن سورية، إلا إشارة قوية على نجاح الاستراتيجية السعودية في سورية، والتي يتوقع أن يتعاظم دورها في المرحلة المقبلة

Mada | مدى
المركز السوري لدراسات الرأي العام

www.mada-sy.net